**رابعا: أنواع تقارير المدقق الخارجي**

يعتمد المدقق خلال مهمته بإتباع إجراءات وعليه احترام معايير مهنية، حتى يتم عمله بالتنظيم الهادف لتحقيق برنامجه والخروج بنتائج وتقارير تخدم المصالح العليا للبنك (حماية أموال المؤسسة)، ويمكن تقسيم أنواع تقارير المدقق إلى أربعة أنواع حسب رأيه وهي:

1 - الرأي النظيف (غير المتحفظ): يوضح المدقق في حالة إبداء الرأي النظيف أو غير المقيد أو غير المتحفظ عن توفر قناعته المهنية والإيجابية اللازمة لسلامة عرض التقارير المالية كلها بدون تحفظ أو تقصير ما في عرض تلك التقارير أو في محتوياتها أو بأحد عناصرها، ويعني إبداء الرأي النظيف غير المتحفظ اقتناع المدقق بأن هناك التزام بالعناصر الثلاثة التالية:

- إعداد التقارير المالية وفقا لقواعد محاسبية محددة ومقبولة؛

- عدم اكتشاف أي مخالفات للقوانين أو النظم أو اللوائح الخاصة بالمؤسسة موضوع التدقيق.

- عدم وجود أي قيود مهمة تمنع المدقق من الالتزام بقواعد وسلوك المهنة وأداء عمله بحرية وحيادية كاملة، سواء كانت هذه القيود خاصة بالمدقق أو خاصة بالمؤسسة موضوع التدقيق، أو خاصة بظروف معينة تواجه المدقق.

2-الرأي المقيد (المتحفظ): يكون نطاق مهمة التدقيق مقيدا عندما لا يستطيع المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية لتأييد واحد أو أكثر من العناصر المفصح عنها للقوائم المالية، وقد تنشأ هذه القيود نتيجة لظروف خاصة أو بناء على طلب العميل (المؤسسة المدققة)، حيث يعتبر السبب الثاني أكثر خطورة من مجرد سيادة ظروف خاصة أدت إلى محدودية النطاق، ويجب على المدقق أن يبحث ويقيم أسباب امتناع العميل عن تزويده بالأدلة اللازمة، حتى يستطيع أن يقرر ما إذا كان من الملائم له أن يبدي رأيا متحفظا أو يمتنع كلية عن إبداء الرأي.

3 - التقرير برأي سلبي (معاكس): يبدي المدقق رأيا عكسيا أو سلبيا فقط إذا اعتقد أن القوائم المالية محرفة أو مضللة كلية، بمعنى انها لا تعبر بوضوح عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها. وحتى يبدي المدقق هذا الرأي يجب أن يكون قد قام بأعمال التدقيق، وأكمل عملية التحقق ووصل إلى قناعة بأن إعداد وعرض القوائم المالية لا يتفق مع المبادئ المحاسبية، ويعني ذلك تأكد المدقق من أن القوائم المالية التي قام بتدقيقها مضللة وأن التحريف فيها كان جوهريا، وأن هناك اختلاف بين الإدارة والمدقق حول السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة على القوائم المالية.

4- الامتناع عن إبداء الرأي: ينبغي على المدقق الامتناع عن إبداء الرأي في التقارير المالية في حالة وجود مخالفات وتحفظات جوهرية في التدقيق ومنها ما يلي:

- عدم التزام المدقق بقواعد المهنة وسلوكياتها مثل: قد يفقد المدقق لاستقلاله أو عدم توفر الدليل المهني وبرنامج التدقيق؛

- عدم القيام أصلا بفحص وتدقيق القوائم المالية.

ومعنى ذلك أن الامتناع عن إبداء الرأي يرتبط أساسا بالمخالفات، أو التحفظات المحاسبية، أو المخالفات النظامية، أو مجموعة من القيود التي فرضت على المدقق في مرحلة تدقيقه وفي هذه الحالة يجب على المدقق أن يمتنع عن إبداء رأيه حول التقارير والقوائم المالية.